فصل جديد من تقارب العلاقات «الخليجية - الأمريكية»

شهدت العلاقات الخليجية الأمريكية «تحسنا» في الأشهر الأخيرة بشكل ملحوظ. وسط تعزيز التعاون في مجالات الأمن الإقليمي، والبنية التحتية، وأمن الطاقة، والدبلوماسية. ووصف «إدوارد وونغ»، و«فيفيان نيريم»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، زيارة وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن» للسعودية في يونيو ٢٠٢٣ بأنها «توجت جهود واشنطن لإعادة بناء العلاقات بعد عامين متوترين».

ومنذ هذه الزيارة استمر تقارب العلاقات. وفي قمة «مجموعة العشرين»، الأخيرة، بنيودلهي؛ رحبت «الولايات المتحدة»، بإنشاء «ممر للتجارة والنقل يربط بين الهند وأوروبا»، يعزز طموحات دول الخليج في أن تصبح «مركزًا رئيسيًا»، للتجارة العالمية. وفي سبتمبر٢٠٢٣، وسعت «واشنطن»، نطاق التزاماتها الأمنية تجاه «مملكة البحرين»، من خلال «اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل»، التي وصفتها «الخارجية الأمريكية»، بأنها «حجر الزاوية للتعاون بين مجموعة أوسع من الدول التي تتقاسم مصالح متبادلة ورؤية مشتركة، فيما يتعلق بسياسات الردع والدبلوماسية»، وهو ما رأت «كيرستن فونتنروز» -المسؤولة السابقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي- أنه «يمكن أن يكون بمثابة نموذج لحلفاء واشنطن الآخرين في المنطقة».

وفي ضوء تطور العلاقات «الأمريكية-الخليجية»، وتأكيد الالتزامات المتبادلة تجاه مصالح كل منهما، قبل بدء «الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة»، في «نيويورك»؛ التقى «بلينكن» نظراءه من دول مجلس التعاون الخليجي؛ لمناقشة القضايا الإقليمية، وإعلان التقدم الذي تم إحرازه مؤخرًا في العلاقات الثنائية، حيث أشاد بكيفية تعاون دول الخليج مع واشنطن؛ للوصول إلى «نتائج إيجابية حقيقية»، في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والأمن، والجغرافيا السياسية، والإصلاحات الاجتماعية، والتي شدد على كونها لن تعود بالنفع عليهم وعلى الشرق الأوسط فحسب، بل على بقية العالم أيضًا.

وفي حين أن أيام انعقاد «الجمعية العامة للأمم المتحدة»، تعد أحد أكثر الأيام ازدحامًا بالنسبة لكبار الدبلوماسيين في العالم -حيث أجرى «بلينكن»، مناقشات مع «هان تشنغ»، نائب الرئيس الصيني، و«يوكو كاميكاوا»، وزير الخارجية الياباني، فضلا عن مسؤولين من حلفاء الولايات المتحدة الغربيين- فإن بدء مداولاته بالتشاور مع وزراء خارجية دول «مجلس التعاون»، يدل على مدى تقدير «إدارة بايدن»، واعترافها بمساهماتهم في الشؤون العالمية، والأهمية الاستراتيجية المتزايدة للخليج، كمركز للتجارة والابتكار والأمن.

وتأكيدًا لهذا التحليل، أكد «بلينكن» -خلال الاجتماع نفسه- التزام بلاده تجاه المنطقة، خاصة فيما يتعلق بـ«تنميتها الاقتصادية، واستقرارها السياسي، وأمنها من التهديدات العدائية». وتحدث عن كيف أن «إدارة بايدن»، «استثمرت في علاقتها مع دول الخليج»، وأنها «تستثمر على المدى الطويل» في المنطقة. وكان أحد أبرز العناصر التي أكدها، هو دعم «واشنطن»، للشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار. وأوضح «آدم لوسينتي»، من موقع «المونيتور»، أنه «أشاد بمزايا الممر الاقتصادي بين الهند، والشرق الأوسط، وأوروبا»، مع تأكيده على كيف سيساعد المشروع الجهود الرامية إلى «بناء منطقة أكثر استقرارًا، وأمانًا، وتكاملا»، لا تفيد الخليج وأمريكا؛ اقتصاديًا، وسياسيًا فحسب، بل شعوب العالم أجمع».

وتم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين «الولايات المتحدة»، و«الهند»، و«السعودية»، على هامش «قمة العشرين»، الأخيرة، لوضع الأسس لممر جديد للنقل والتجارة عبر الشرق الأوسط، والذي سيتضمن تحديث البنية التحتية الرئيسية، وروابط الاتصالات. وأشار «جوليان ديسي»، و«سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن دول الخليج تنظر إلى الممر من منطلق تمتعها بـ«مركزية جيوسياسية»، و«موقعها كمركز عالمي للتجارة والسياحة والتكنولوجيا».

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ومع ذلك، فإن بروز الخليج، كحلقة وصل بين غرب وشرق العالم، أدى إلى تحدي من تم استبعادهم من المنطقة، حتى لو رأى الخبراء أن تلك الدول غير المشتركة في الاتفاق لا يمكنها المنافسة. وردا على تجاهل المسار لتركيا، أثار الرئيس «رجب طيب أردوجان»، الحديث عن احتمال إنشاء ممر اقتصادي آخر لمنافسة النموذج الأمريكي الهندي الخليجي الأوروبي. وكما أوضح «آدم سامسون»، في صحيفة «فايننشال تايمز»، فإن مبادرة أنقرة بشأن «طريق التنمية»، مرورًا بالعراق، سينقل البضائع من جنوب العراق إلى تركيا، ثم إلى أوروبا، بالاعتماد على ١٢٠٠ كيلومتر من شبكات السكك الحديدية والطرق العالية السرعة.

ومع ذلك، فإنه وفقا لـ«إمري بيكر»، من «مجموعة أوراسيا»، فإن «القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار، لا تهدد جدوى المشروع على المدى الطويل فحسب، بل إن تركيا وشركاءها المفترضين يفتقرون إلى القدرات التمويلية «لتحقيق المخطط الكامل للمشروع». ولكي تشارك دول الخليج بشكل أكبر، وتساعد في تمويل هذا المسار، فإنها «تحتاج إلى الاقتناع، بما سيعود عليها من فوائد، جراء الاستثمار فيه»، وهو أمر «ليس واضحًا على المدى القريب».

وفي الاجتماع الذي عُقد في «نيويورك»، تمت الإشارة إلى التحسن الملحوظ في العلاقات الثنائية بين «الولايات المتحدة»، و«دول الخليج»، خاصة مع تأكيد الأمين العام لمجلس التعاون، «جاسم البديوي»، تحسن العلاقات طوال العام الراهن، وتأكيده أن «الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن في طليعة أولويات دول الخليج».

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات متبادلة تواجه مصالح الطرفين. وأشار «البديوي»، إلى أن «الانتشار النووي، وتهديدات الأمن البحري، وحرية الملاحة»، فضلاً عن «الصراعات الداخلية في كل من اليمن، والسودان، وسوريا، ولبنان، وأفغانستان، وإفريقيا»؛ تعتبر بمثابة «مخاوف رئيسية لدول الخليج». وفي طليعة هذه المخاوف، تأتي تصرفات «إيران»، المزعزعة للأمن الإقليمي.

وبالإشارة إلى كيفية «تعاون الولايات المتحدة لردع عدوان طهران، وأنشطتها المزعزعة للاستقرار»؛ تم تسليط الضوء بشكل خاص -خلال الاجتماع- على «التهديد الذي يشكله برنامجها النووي»، والحاجة إلى «دعم وتعزيز حرية الملاحة»، في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، كما أثيرت أيضًا المفاوضات الأخيرة التي أجرتها «واشنطن»، لتأمين إطلاق سراح السجناء المحتجزين في إيران.

ومع إشارة «لوسينتي»، إلى أنه بينما كان «بلينكن»، يناقش المسائل الإقليمية مع نظرائه الخليجيين، «كان خمسة أمريكيين في طريقهم إلى الدوحة، كجزء من صفقة تبادل السجناء مع إيران»، فقد أكد وزير الخارجية أيضا عن مدى «ثقته في الإجراءات، والتدابير الذي تم إعدادها ضمن العملية الدبلوماسية لتأمين إطلاق سراح السجناء الأمريكيين، معربا عن شكره لكل من عُمان، وقطر، على «لعب دور حيوي»، في تسهيل إطلاق سراحهم بعد سنوات من السجن.

ومن الجدير بالذكر، أن الخلاف حول استراتيجية «إدارة بايدن»، تجاه التعامل مع إيران، لا يأتي من دول الخليج وحدها، بل من داخل النظام السياسي الأمريكي نفسه. وواجه قرارها بالتفاوض مع «طهران» -حتى عبر وسطاء- معارضة شديدة داخل «الكونجرس». وفي أغسطس ٢٠٢٣، كتب ٢٦ من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين إلى «بلينكن»، ووزيرة «الخزانة الأمريكية»، «جانيت يلين»، للتعبير عن معارضتهم لمثل هذه السياسات، بحجة أن تبادل السجناء من شأنه أن يشكل «سابقة خطيرة» للسياسة الخارجية الأمريكية، وشرعية تفاعلاتها مع الدول المعادية.

وفي سبتمبر -ذكرى وفاة «مهسا أميني على أيدي السلطات الإيرانية، والقمع الوحشي للمتظاهرين السلميين من قبل النظام في طهران- أشار «كينيث كاتزمان»، من مركز «صوفان للحوار الاستراتيجي»، إلى أنه «من الواضح أن طهران «ليس لديها أصدقاء في الكونجرس». وأقر مجلس النواب الأمريكي مؤخرًا، بالإجماع «قانون مهسا»، الذي دعا «إدارة بايدن»، إلى فرض المزيد من العقوبات على إيران؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب.

وفي أعقاب انهيار المحادثات لاستعادة الاتفاق النووي الإيراني، سعت «واشنطن»، إلى التوصل إلى ترتيب غير رسمي مع «طهران». وبينما اعترفت «تريتا بارسي، من «معهد كوينسي لفنون الحكم المسؤول»، بأن هذا «بديل ضعيف» لاتفاق أوسع نطاقا؛ فقد أكدت أن هذا هو أفضل ما يمكن أن يأمله الغرب في «الظروف» الحالية.

ومع ذلك، أثار هذا النهج العديد من الانتقادات أيضًا. ومع توضيح «كاتزمان»، أنه سيكون «من الصعب على «الكونجرس»، منع «البيت الأبيض»، من الموافقة على ترتيب غير رسمي مع «طهران»، بدلاً من تفاهم مقنن يتطلب موافقة المجلس التشريعي الأمريكي، اتهم النائب الجمهوري «جلين جروثمان»، رئيس اللجنة الفرعية للأمن القومي بمجلس النواب، إدارة بايدن بـ«الافتقار إلى الشفافية» في تعاملاتها مع إيران.

وفي واقع الأمر، تباينت آراء المراقبين حول سياسة «إدارة بايدن»، تجاه تبادل الأسرى. وفي حين، أكدت «باربرا سلافين»، من «مركز ستيمسون»، أنه لا توجد «صفقات مثالية»، و«لا توجد خيارات سهلة»، بالنسبة لواشنطن، لكنها أصرت على أن صفقة التبادل «ليست فدية»، و«ليست استرضاء». في مقابل ذلك، أوضح «ريتشارد غولدبرغ»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، أن «دفع الولايات المتحدة ٦ مليارات دولار مقابل خمسة أشخاص»، إجراء يمثل «كلفة باهظة»، واصفا الأمر بأنه «فدية تاريخية» من قبل إدارة بايدن.

من جانبها، أضافت «كايلي جيلبرت»، -الباحثة الأسترالية البريطانية، التي سُجنت بتهم مشكوك فيها من قبل إيران- أن الاحتجاج على تعاملات «إدارة بايدن»، الأخيرة «مُبرر»، وأن «واشنطن»، تجد نفسها «منقادة إلى منحدر زلق»، للتعامل مع طهران، والذي ستتجرأ الآن على تقديم المطالب بشكل متزايد للدول الغربية من أجل عودة مواطنيها.

على العموم، أقر المراقبون والمحللون بأن العلاقات «الأمريكية-الخليجية»، تشهد في الوقت الحالي «تحسنا»، بشكل واضح بعد عامين متوترين. ومع تغيير «إدارة بايدن»، مسارها للاعتراف بفوائد شراكتها الاستراتيجية، مع دول الخليج، وتقديرها لها بشكل أفضل، فقد أكد اجتماع «أنتوني بلينكن»، مع نظرائه من دول «مجلس التعاون»، قبل بدء الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ على مدى تطور العلاقات التي تم إصلاحها، والتزام الجانبين بتعزيزها من أجل المنفعة المتبادلة.

سياسات الدول البيئية غير مستقرة

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

السياسات البيئية التي تتخذها الدول على المستوى القومي أو على المستوى الدولي غير ثابتة، وغير مستقرة، فهي بين مد وجزر، وقوة وضعف، وتتذبذب بين الصعود والنزول، وهي تتبدل وتتغير عبر السنوات مع تغير رؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول، وقد تنقلب السياسات البيئية في بعض الأوقات رأساً على عقب وتتغير جذرياً في الاتجاه المعاكس، فهي تعتمد في ثباتها واستقرارها واتجاهاتها على استقرار الجوانب الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى القناعات الفردية والحزبية على مستوى الدولة نفسها، أو على مستوى دول العالم أجمع.

ولذلك أي تدهور في حالة الاقتصاد، وأي ركود يعاني منه الاقتصاد العام، ينجم عنه في الوقت نفسه تدهور وركود وقلة اهتمام ورغبة في تنفيذ سياسة حماية البيئة ومكوناتها الطبيعية الحية وغير الحية، فيتراجع الهم البيئي إلى الخلف، ويدخل الشأن البيئي العام في حالة من الجمود، أو الرجوع إلى الوراء خطوات طويلة، فلا تجد السياسات البيئية أولوية في جدول أعمال الدول والعالم برمته من ناحية التنفيذ والتفعيل.

ولذلك أشبه التغير وعدم الثبات والاستقرار في السياسات البيئية على جميع المستويات، كالتقلبات التي تحدث على أسعار النفط منذ أن أُستُخرج من باطن الأرض في القرن المنصرم حتى يومنا هذا، ففي بعض الأيام ترتفع فتسجل رقماً قياسياً لا مثيل له طوال السنوات في الارتفاع، ويوماً آخر تنزل إلى مستويات دنيا زهيدة فتسجل رقماً قياسياً في الانخفاض في سعره وقيمته.

والأمثلة على هذه التغيرات وعدم الثبات والاستقرار في الاستراتيجيات والسياسات البيئية كثيرة ومتعددة، منها على مستوى الدولة الواحدة، ومنها على مستوى منظمات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة وقضاياها وهمومها المختلفة الكثيرة.

ومن أكثر الأمثلة وضوحاً على جميع المستويات هي سياسات الدول والأمم المتحدة تجاه قضية العصر، وهي قضية التغير المناخي، والتراجع الكبير، والترنح يميناً وشمالاً الذي يحدث في تطبيق الدول والأمم المتحدة للسياسات العملية والبرامج التنفيذية التي تكافح تداعيات التغير المناخي منذ أن ولج رسمياً إلى جدول الأعمال الدولي من باب قمة الأرض التي عُقدت في البرازيل عام ١٩٩٢ وحتى يومنا هذا.

فالاتحاد الأوروبي أقر في ٥ أغسطس ٢٠٢١ برنامجاً طموحاً وسياسة طويلة المدى تهدف إلى خفض انبعاثات هذه الكتلة من الدول من الملوثات المُتهمة بالتغير المناخي وارتفاع حرارة الأرض وإصابتها بداء السخونة المرتفعة، وذلك من خلال التحول من السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري، وبالتحديد الجازولين والديزل، والتي تنبعث منها ملوثات ارتفاع حرارة الأرض، إلى السيارات الكهربائية التي لا تنبعث منها كلياً أي ملوثات، ثم صوّت البرلمان الأوروبي على تحويل هذه السياسة إلى قانون اتحادي في ١٤ فبراير ٢٠٢٣. ولذلك فالسياسة البيئية المعتمدة في الاتحاد الأوروبي هي دفن سيارات الجازولين والديزل ونقلها إلى مثواه الأخير بدءاً من عام ٢٠٣٥، أي أن الاتحاد الأوروبي سيمنع بيع أي سيارة تشتغل بالوقود الأحفوري، وتحقق بذلك «صفر انبعاث الملوثات» من السيارات، ولكن بريطانيا في عام ٢٠٢٠ تبنت سياسة مماثلة، ولكن اختلفت مع الاتحاد الأوروبي في تاريخ تحقيق الهدف، حيث تبنت عام ٢٠٣٠، أي قبل الاتحاد الأوروبي بخمس سنوات، منع بيع سيارات الجازولين والديزل.

ولكن هذه السياسة البيئية الخضراء لم تصمد طويلاً، ولم تتمكن من الوقوف قوية وثابتة أمام رياح التغيرات السياسية والاقتصادية، فقد جاء رئيس وزراء جديد لبريطانيا هو «ريشي سوناك»، فأخلف وعده، ولم يلتزم بالسياسات البيئية السابقة للحكومة البريطانية المتمثلة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المسؤولة عن التغير المناخي. فقد أعلن في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣ تغيير وتأجيل تاريخ تنفيذ السياسة المناخية من ناحية منع بيع وحظر سيارات الوقود الأحفوري من عام ٢٠٣٠ إلى عام ٢٠٣٥، كما هو الحال في معظم دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا. وقال رئيس الوزراء البريطاني بأننا نُحقق أهدافنا البيئية بمدخل جديد «وطريقة متناسبة وعملية وواقعية». كما غيَّر في الوقت نفسه من عبء السياسات البيئية الأخرى المتمثلة في منح مائة رخصة لاستخراج النفط والغاز من بحر الشمال، إضافة إلى التنقيب عن الفحم في أعماق الأرض، وقال بأن بريطانيا ستحتاج إلى الوقود الأحفوري في المستقبل. وفي الوقت نفسه اتخذ سياسات «أكثر شعبية» منها أنه غيَّر موعد التخلص النهائي من غلايات الغاز في المنازل وغيرها التي تعمل بالغاز أو الفحم واستبدالها بالكهرباء لخفض الانبعاث. وأفاد رئيس الوزراء بأن أحد أهداف تغيير هذه السياسات المناخية البيئية هو هدف اقتصادي يتمثل في خفض تكاليف الأعباء المعيشية على المواطنين من خلال خفض فاتورة الكهرباء، ولم يقل بأن هناك أيضاً هدفاً سياسياً انتخابياً يتمثل في كسب حب ورضا المواطن البريطاني، وبالتالي جذب ونيل صوته عند الانتخابات النيابية والبلدية، وفوز حزبه المحافظ في حكم بريطانيا.

أما على مستوى المجتمع الدولي ممثلاً في المعاهدات البيئية، فحاله لا يختلف عن سياسات الدول منفردة مع البيئة، فالسياسات البيئية أيضاً للأمم المتحدة تتقلب مع الرياح الاقتصادية السائدة، وأسعار الوقود الأحفوري مقارنة بأسعار أنواع الطاقات النظيفة والمتجددة. فعلى سبيل المثال، اجتمعت دول العالم في باريس عام ٢٠١٥، وخرجت بتفاهمات التزمت بها طوعياً معظم دول العالم على الورق، منها قيام كل دولة لوحدها في وضع حدود وأهداف قومية لانبعاثات ملوثات المناخ والتخلص بسرعة من استخدام الوقود الأحفوري، إضافة إلى التزام الدول مجتمعة بمنع سخونة الأرض أكثر من درجتين مئويتين، علماً بأن كوكبنا ارتفعت حرارته حتى اليوم ١,٢ درجة مئوية مقارنة بحرارته قبل الثورة الصناعية.

واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة الصادر في ٨ سبتمبر ٢٠٢٣ المتعلق بأول عملية تقييم دولية لتفاهمات باريس ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ (global stocktake) فإن معظم دول العالم لم تتعهد بوعودها التي قطعت على نفسها في باريس ٢٠١٥، ولم تلتزم بسياساتها البيئية الخاصة بالحدود التي وضعتها لخفض الانبعاث، كما أن دول العالم مجتمعة أخفقت في المشي في الطريق الذي يؤدي إلى منع ارتفاع سخونة الأرض أقل من المعدل، ومما يمنع نزول الكوارث على البشر وعلى كوكبنا. فدول العالم الصناعية الكبرى لا تنوي الالتزام بوضع جدول زمني مُحدد ونهائي للتوقف والتخلص كلياً عن استخدام الوقود الأحفوري الذي يُعد المصدر الرئيس للتغير المناخي، حسب ما جاء في إعلان الدول الصناعية السبع الكبرى(جي ٧)في اليابان في ١٦ أبريل ٢٠٢٣، إضافة إلى إعلان قمة الدول العشرين (جي ٢٠) التي اجتمعت في دلهي بالهند في ٩ سبتمبر ٢٠٢٣.

فالواقع على المستويين القومي والمجتمع الدولي لا يبشر بخير، ولا لمستقبل زاهر للبيئة، وسيكون معوقاً لاستدامة حياة كريمة نوعياً وكمياً للأحياء الفطرية النباتية والحيوانية. فسياسات حماية البيئة ورعاية مصالحها الاستراتيجية، مهما ادعت الدول، لا تحظى فعلياً بالأولوية في جدول أعمال الحكومات، وستبقى دائماً غير مستقرة ومكانها في آخر الأولويات.

bncftpw@batelco.com.bh

عالم يتغير

إنه وقت الحقيقة!

فوزية رشيد

○ «السوشيال ميديا» تمتلئ اليوم بتحذيرات وتنبؤات وتحليلات وتعليقات حول «انقطاع النت» قريبا عن العالم كله! وهو الأمر الذي يُرجعه «من يتحكمون في الظل» إلى عاصفة شمسية قادمة ما بين أكتوبر وديسمبر! فيما الغالبية تقول إنه سيكون (قطعا متعمّدا) وليس (انقطاعا طبيعيا) خاصة أنه سيترافق مع زمن إطلاق جائحة جديدة وفرض إجراءات مشددة أكثر من الذي حدث مع جائحة «كورونا»! وربما غزو فضائي وظهور فضائيين! وآخرون يعتقدون أن (حرب المناخ المفتعلة) ستتصاعد وتيرتها إلى آخر تلك التحليلات التي يحاول كل طرف معرفة ما سيحدث؟ ولماذا سيحدث؟ وكيف سيحدث؟ فيما الغالبية تتفق على أن الهدف من «قطع النت» هو (لإخفاء الحقيقة عن الناس) الذين عبر وسائل التواصل الإلكتروني، أصبحوا يتبادلون الأخبار والأحداث بسرعة البرق! وأن «حكومة الظل العالمية» لها أهداف أخرى، حيث «النت والآليات الإلكترونية» أصبحت وسيلة أغلب الدول في شؤونها المالية والاقتصادية والتجارية وتصريف شؤون الدولة، فإذا ما انقطع «النت» انهار كل شيء، وتوقف الطيران وتراجعت آليات إدارة الدول لشؤونها، وانحرم الناس من التوصل إلى غير ذلك، وهذا ما يهدفون إليه للسيطرة الكاملة! خاصة بعد أن تحوّل «النت» إلى آلية حياة واقتصاد وبنوك وتجارة ووزارات ومؤسسات! ماذا يحدث لو انقطع ذلك شهراً أو عدة شهور؟!

○ اليوم يبحث الجميع عن حقيقة ما يحدث في العالم منذ السنوات الماضية وصولاً إلى السنوات القادمة! أين هي الحقيقة، وحيث المعرفة في حد ذاتها قوة طاغية، والمعلومات أصبحت أغلى السلع في عالم يموج بالأحداث والمتناقضات والكوارث والتحليلات؟! كيف يتم التعامل مع الأسئلة المقلقة التي تطرحها البشرية كل يوم؟! لماذا يعمل البعض على قلب المنظومة الاقتصادية والمالية وتعداد السكان، وقلب الفطرة الإنسانية والمنظومة العقلية والأخلاقية؟! لماذا أصبح من الشائع الآن أن «الحروب البيولوجية والمناخية» هي سلاح جديد في يد «النخبة العالمية» للسيطرة على البشرية؟! ما مصير الجنس البشري في ظل ما يحدث؟!

○ الكاتب «جورج أورويل» وصف وجهة نظره منذ عقود تحديداً في عام ١٩٤٨، حول المستقبل وما يسعى إليه (المتحكمون) بأنهم يريدونه أي المستقبل (حذاء يضع ختمه على الوجه البشري إلى الأبد)! ورغم قسوة هذا الوصف وقِدمه، إلا أنه وبعد عقود طويلة، ومنذ دخول البشرية «الألفية الثالثة» يبدو أن ذلك ما يُراد تحقيقه في العالم! حتى أصبحت المواضيع المتداولة حول المخططات والأجندات وأهداف (النخبة العالمية) سائدة بين الشعوب ومتسيّدة على كل المواضيع الأخرى العالمية! لأن الأمر هذه المرة يخص الجنس البشري ووجوده ومصيره!

○ إن المعرفة إلى جانب كونها قوة، فهي وحدها التي تقرّب الناس إلى معرفة الحقيقة، وتحولها إلى قوة مضادة لكل من يرغب بالهيمنة والسيطرة على العالم بفناء أغلب الجنس البشري! ولذلك فهذه السنوات، هي (السنوات الكاشفات) لكل ما كان سراً وخفيًا! حول من يحكم العالم حقاً! وحول ما يحدث باسم التطور والتقدم لتحقيق الأرباح و«النفعية الأنانية» التي يحركها من يتحكم في الاقتصاد وقوة المال والشركات الكبرى وفي الإعلام والعلم والتكنولوجيا!

«زمن السرّية» على وشك الانتهاء، ولكن الوصول إلى الحقيقة لفرملة من يزيفّها ويمارس التضليل حولها يحتاج إلى «وعي بشري متوحد»! وسائط الإعلام المسيطر عليها لن تعطي الناس الحقائق، وإنما هي أدوات تضليل في النهاية، خاصة وقد اكتسبت قوة عالمية في صنع المعلومة والأفكار والمفاهيم!

○ وقد حبانا الله عقولاً وقدرة على التفريق بين الحق والباطل، وقوة حدسية، واستشعار القلب بما هو صحيح، فالإنسان يشعر بالحق في قلبه وروحه وكيانه الأعمق! هذا ما يجب أن يتوحّد اليوم لدى كل الشعوب، حتى لا تتحكم (نخبة مجنونة حاكمة) وهي أقلية القليل قياساً للبشرية! هؤلاء يغرسون الخوف والتفرقة بين الناس والشعوب، حتى لا تتوحد قواهم ويتوحّد وعيهم، في فهم حقيقة ما يحدث حولهم! ولذلك فإن «الخداع والسرّية» أهم أسلحة الذين هدفهم فقط السلطة والنفوذ والقوة والهيمنة وجمع المال، وهذا ما يجب كسره ورفع الحجاب عنه! كلنا مسؤولون عن تمزيق الأقنعة وكشف السرية وكشف آليات الخداع والتضليل «وزرع الخوف والمعلومات المربكة التي تشوش العقول، حول كل شيء وحالياً حول الأوبئة والمناخ والمعلومات الكونية! فتلك أساليبهم، وقد استشعروا انكشافها أمام العامة في العالم، ولذلك قد يتخذون خطوة أكثر خطورة، لمنع المعلومات واكتشاف الحقيقة! فهل «قطع النت» الذي يدور الحديث عنه اليوم في العالم الافتراضي سيتحوّل إلى حقيقة واقعة أم أنه مجرد فرضية؟! نحن قريبون من موعد معرفة ذلك، فالأمور قد وصلت إلى نهاياتها! فهل بإمكان شعوب العالم إفشال المخططات الشيطانية؟!

الهواجس الروسية والحرب الأوكرانية

بقلم: هاني عوكل ○

تؤكد روسيا يوماً بعد يوم مُضيّها في تحقيق تفوّق عسكري على أوكرانيا وخلفها التحالف الغربي، حتى لو كلفها ذلك كل خزينة الدولة وحتى الذهاب بآخر جندي روسي إلى أرض المعركة، والتلويح باستخدام السلاح النووي.

موسكو تعتبر الانتصار على أوكرانيا أولوية الأولويات وأهم تحدٍ جيوستراتيجيّ قد يعيد صياغة المشهد السياسي والنفوذ في القارة الأوروبية على وجه الخصوص والدولي عموماً، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي تخاف من الدب الروسي وتدفع باتجاه تكبير حلف «الناتو» وزيادة إنفاقها العسكري لدعم كييف.

غير أن روسيا تحتاج إلى موارد كثيرة وضخمة لتحقيق تفوق عسكري في صراع يبدو أنه طويل نسبيا، ويلحظ كذلك أنه التهم جزءاً كبيراً من موازنتها العامة، خلافاً لاعتقاد القيادتين السياسية والعسكرية أن عملية الحسم العسكري ربما لن تأخذ الوقت الطويل.

قبل سنوات تسبق حربها على أوكرانيا، لم تكن ميزانية الدفاع الروسية كبيرة ولم تحتل حتى المراتب الخمس الأولى على مستوى العالم، مع أنها الثانية من حيث القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة التي تخصص موازنة عسكرية ضخمة جداً تتجاوز ٧٥٠ مليار دولار.

بسبب الحرب ورغبة في وقف تمدد حلف «الناتو» شرقاً نحو الحدود الروسية، تبدلت عقيدة الأخيرة ودفعت باتجاه تجديد سلاحها وإدخال أسلحة حديثة وأكثر تطوراً، يشمل ذلك بطبيعة الحال توفير غطاء سياسي ومادي لتمكين الماكينة الحربية الروسية.

غير أن تحديات كثيرة من شأنها أن تؤثر على روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، خصوصا إذا طال عمر الصراع مع أوكرانيا، ذلك أن الاقتصاد الروسي ليس بالقوة الكافية التي تمكنه من تجاوز حرب مكلفة جداً وفي إطار اقتصاد عالمي غير مستقر ويعاني من الغلاء والتضخم.

مشكلة الاقتصاد الروسي أنه يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وكلما تأثرت أسعار المشتقات البترولية سلباً عانى وترنح هذا الاقتصاد، بالإضافة إلى الحصار الغربي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية وأتباعها على موسكو.

في هذا السياق، لا يمكن تحقيق تفوق عسكري سوى بإعادة النظر في موازنة الدفاع الروسية، وهو ما تترجمه القيادة باستعدادها لزيادة الموازنة إلى نحو ٧٠٪ في عام ٢٠٢٤، لتصل إلى حوالي ١١١ مليار دولار، أي تقريباً ضعف موازنة الدفاع الروسية لعام ٢٠١٥.

مثل هذا الصرف الزائد على الإنفاق العسكري والجاهزية القتالية من شأنه فتح المجال أمام الكثير من التساؤلات عن الثمن الروسي المدفوع مقابل هذا التحول العسكري، وهل يمكن أن تنهار الدولة الروسية كما حصل في السابق خلال الحقبة السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتي.

واحدة من أخطر المشكلات التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي آنذاك تتعلق بالصرف الزائد على الإنفاق العسكري على حساب الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، ودعم الحلفاء بالسلاح الروسي وتقسيطه على شكل ديون لم تتحصل أغلب الوقت.

بالتأكيد أي زيادة في الموازنة الدفاعية الروسية ستكون على حساب النفقات في قطاعات أخرى تتعلق بالتعليم والسياسة الاجتماعية والرعاية الصحية، وهذا الأثر قد يشكل ضغطاً كبيراً على البيئة الداخلية ويجعل البلاد أمام صراع مع التحديات الخارجية والداخلية.

كذلك مسألة حماية ودمج المناطق الأوكرانية التي سيطرت عليها موسكو، مثل لوغانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا، ستضيف أعباءً على الاقتصاد الروسي، ناهيك عن تحديات تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال العامين الحالي والمقبل.

حتى لا تقع روسيا في فخ الفشل من الداخل، تحتاج إلى تمكين اقتصادها بالطريقة التي تقلل فيها من الاعتماد على الواردات، والتوجه نحو تنويع الصناعات والاستثمار في القطاعات الصناعية التكنولوجية وفتح أسواق جديدة للسلع الروسية.

أيضاً تحتاج موسكو إلى إعادة النظر في طبيعة هذا الصراع مع أوكرانيا وفتح جبهات حرب بالوكالة في بؤر أخرى غير البؤرة الأوكرانية، حتى تعمل على نفس السياسة التي يعتمدها الغرب من حيث استنزاف القدرات العسكرية والصناعية الروسية.

والأهم أن على القيادة الروسية أن تنظر بأهمية إلى العامل الداخلي على أنه عامل مساعد لتحقيق تفوق عسكري على الغرب، إذ من غير الطبيعي أن تفتح «ماسورة» الأموال على الإنفاق العسكري، بينما الشعب الروسي غير قادر على تأمين احتياجاته الأساسية.

لا أحد يعلم متى تنتهي هذه الحرب، وبالتأكيد ثمة كلف كثيرة تدفعها موسكو حالياً ولاحقاً، وهي كلف بحاجة إلى ميزان دقيق حتى تلبي الطلبين الداخلي والعسكري. غير أنه من دون مساعدة دول عظمى، مثل الصين وحلفاء آخرين، من الصعب على روسيا الاستمرار الطويل في هذه اللعبة التي تقف خلفها دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

○ كاتب من فلسطين